

نموذج تطبيقي

مكونات مقولة "التبعية": (النوع، والعدد، والحالة، والتعيين).

وعندما تنتقل إلى وجه الفرق بينهما فإننا نجد أبا هلال يقول ما يلي:

والفرق بينهما "أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك: مررت بزيد الطويل: فالطويل يجب بمعنى الطول. وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل. وأما زيد فيجب [للمسمى]⁽³⁷⁾ به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه؛ إذ لو وافقه في كل شئ لم يجب أن يكون زيدا، كما لو وافقه في كل شئ لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه" [ص53].

ويبدو أن ثمة خللا في هذا النص، حيث إن استدلال أبي هلال هنا يمكننا من تعديل السطر الأول ليكون: "والفرق بينهما أن الصفة تجب..." كذلك يلاحظ أن حديث أبي هلال عن "عطف البيان" ينصب على حالة واحدة من حالاته؛ وهي أن يكون "اسم علم" كما في المثال الذي ذكره (مررت بأخيك زيد). وكان أبا هلال يريد أن يقول إن "عطف البيان" الذي يأتي على هذه الحالة لا يصلح فيه الاسم العلم أن يخصص مسمى آخر غير المسمى الوارد في التركيب، وذلك لأن "اسم العلم" لا يوجب معنى الفئة الدلالية. أما "الصفة"

(37) في الأصل: المسمى.